

التعدد الاصطلاحي و إشكالاته:

تقديم:

المصطلح هو بنية معرفية و نظام ثقافي قائم بذاته له خصوصياته و مميزاته، و هو خلاصة الفكر للمجتمعات و وسيلة من وسائل التقدم العلمي و الأدبي، و إذا أريد الوصول إلى نتائج ايجابية للبحث العلمي لا بد من تحديد الألفاظ و الاصطلاحات، و بدون تحديدها لا يمكن التفاهم و التجاوب و يستحيل تحقيق الأهداف المتوخاة⁽¹⁾.

صار مجموع المصطلحات الموظفة في الميادين العلمية المختلفة كل على حده، موضوعا لعلم جديد قائم بذاته، له مفرداته الخاصة التي تدل عليه.

علم المصطلح:

يعد علم المصطلح (Terminologie) حقل المعرفة الذي يعالج تكوين التصورات، و تسميتها سواء في موضوع حقل خاص، أو في جملة حقول المواضيع، و هو حقل من أحدث حقول اللسانيات التطبيقية يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات اللغوية التي تعبر عنها⁽²⁾.

علم المصطلح أو المصطلحية تعني العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية و المصطلحات اللغوية التي يعبر عنها و هو علم مشترك بين علوم اللغة⁽³⁾.

و دون التوغل الارتدادي في جيوب التطور التاريخي لعلم المصطلح و انسجاما مع الموضوع و دون استطراد يمكن تحديد وظائف المصطلح باعتباره لغة العلم و مفتاحا لما استغلقت من مصطلحات المناهج الغربية و العلوم و ذلك في إيجاز:

1- الوظيفة اللسانية: فالفعل الاصطلاحي مناسبة علمية للكشف عن حجم عبقرية اللغة، و مدى اتساع جذورها المعجمية، و تعدد طرائقها الاصطلاحية، و قدرتها على استيعاب المفاهيم المتجددة في شتى الاختصاصات.

2- الوظيفة المعرفية: لا شك أن المصطلح هو لغة العلم و المعرفة و لا وجود لعلم دون مصطلحيه لذا فقد أحسن علماءنا القدامى صنعا حين جعلوا من المصطلحات (مفاتيح العلوم) و (أوائل الصناعات).

3- الوظيفة التواصلية: كما أن المصطلح مفتاح العلم فهو أيضا أجبديّة التواصل، و هو نقطة الضوء الوحيدة التي تضيء النص حينما تتشابك خيوط الظلام، و بدونه يغدو الفكر كرجل أعمى في حجرة مظلمة يبحث عن قطة سوداء (كما يقول المثل الانجليزي)⁽⁴⁾.

¹ - عبد المنعم الكبيلي: معالم النظرية الشعرية في العالم العربي "المصطلح والدلالة"، البيان، رابطة أدباء الكويت، الكويت، 2007م. ع 444، ص 6.

² - يوسف و غليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ط1، 2008م. ص 28.

³ - إبراهيم منار: اللغة العربية و مشكلة المصطلح، دراسات أدبية، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، الجزائر، 2008م. ع 1، ص 24.

⁴ - عزت محمد حاد،: نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، (د.ط)، 2002م. ص 35.

ذلك أن تعمد الحديث في أي فن معرفي يتحاشى أدواته الاصطلاحية بمثل ضربا من التشويه لا يتغاضى عنه، على أن هذه اللغة الاصطلاحية من شأنها أن تفقد فاعليتها التواصلية خارج سياق أهل ذلك الاختصاص، و لا أدل على هذا الكلام من هذه الحكاية الطريفة التي أوردها أبو حيان التوحيدي في (الإمتاع والمؤانسة).
وقف أعرايي على مجلس "الأخفش" فسمع كلام أهله في النحو و ما يدخل معه فحار و عجب و أطرق و وسوس فقال له "الأخفش": ما تسمع يا أخ العرب؟ قال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا.

و قد سبق "عبد الله محمد الغدامي" إلى الاستشهاد بهذه الحكاية في موقف مماثل معلقا على ذلك بهذا الوصف البارع: (تلك كانت حال فصيح أعرايي صدمته لغة الاصطلاح و أوحشه أن يرى اللغة تتكلم عن اللغة بعد أن كان يعرف أن اللغة تتكلم عن الناس و الأشياء¹).

4- الوظيفة الاقتصادية: يقوم الفعل الاصطلاحي بوظيفة اقتصادية بالغة الأهمية تمكننا من تخزين كم معرفي هائل في وحدات مصطلحية محدودة، و التعبير بالحدود اللغوية القليلة عن المفاهيم المعرفية الكثيرة و لا يخفى ما في هذه العملية من اقتصاد في الجهد و اللغة و الوقت، يجعل من المصطلح سلاحا لمجابهة الزمن يستهدف التغلب عليه و التحكم فيه.

5- الوظيفة الحضارية: لا شك أن اللغة الاصطلاحية لغة عالمية بامتياز إنها ملتقى الثقافات الإنسانية، و هي الجسر الحضاري الذي يربط لغات العالم بعضها ببعض، و تتجلى هذه الوظيفة خصوصا في آلية (الاقتراض) (Emprunt) حيث تقترض اللغات بعضها من بعض صفات صوتية تظل شاهدا على حضور لغة ما، حضورا تاريخيا و معرفيا و حضاريا في نسيج لغة أخرى، و تتحول بعض المصطلحات - بفعل الاقتراض - إلى كلمات دولية (Internationaux) فيتحول المصطلح إلى وسيلة لغوية وثقافية للتقارب الحضاري بين الأمم المختلفة، و يمكن القول إن المصطلح هو لغة العولمة فهو جسر العلوم الذي يمتد بين الأقاليم و حضارتهم، لذلك عدت المصطلحات العلمية سفراء الألسنة بعضها إلى بعض⁽²⁾.

هجرة المصطلح :

للقوف عن كينيات استقبال المهاجر اللغوي للمصطلح المهاجر و حتى يمكن قياس درجة وعي اللغة أو بالأحرى وعي أهل (اللغة) بالمصطلح الدخيل المهاجر إليها من لغة أخرى، لا بأس من الاستعانة بسلم يضبط هذا الوعي الاصطلاحي و يتقصى مراحلها، صممه - بمهارة علمية فائقة - "عبد السلام المسدي" مستوحيا إياه من ممارساته الشخصية و شهاداته على ممارسات الآخرين، و قد سماه - في سياقات مختلفة - بتسميات متعددة لكنها متقاربة (مراتب التجريد الاصطلاحي - قانون التجريد الاصطلاحي - ناموس الترقى الاصطلاحي -

¹ - يوسف و غليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 43.

² - المرجع نفسه: ص من 43 إلى 45.

قانون المراتب الاصطلاحية)، و خلاصة قانون التجريد الاصطلاحي، أن المصطلح الدخيل في هجرته من لغة إلى لغة أخرى تميز بثلاثة مراحل تمثل ناموسا مطردا قبل أن يستقر في مرحلته الأخيرة، على صورته المجردة الواعية، و هذه المراحل هي:

- 1- مرحلة التقبل: و يمكن تسميتها بمرحلة التجريب، و فيها يغزو المصطلح اللغة و ينزل ضيفا جديدا على رصيدها المعجمي.
 - 2- مرحلة التفجير: و يمكن تسميتها مرحلة الاضطراب، و فيها يفضل دال المصطلح على مدلوله، و يفكك المصطلح إلى أجزائه المكونة له، فيستوعب نسبيا و يعوض بصياغة تعبيرية مطولة نوعا ما.
 - 3- مرحلة التجريد: و يمكن تسميتها مرحلة الاستقرار، و هي المرحلة الحاسمة في حياة المصطلح، و فيها يتم تعويض العبارة المطولة بلفظ يحوصل المفهوم فيستقر المصطلح الدخيل على مصطلح تأليفي أصيل⁽¹⁾.
- إن أقل ما يمكن أن يقال في خضم المعاناة التي صاحبت المصطلح الأدبي في هجرته و من استظل به كان كمن استظل بأواري الهجير، و من ركن إليه فكأنما ركن إلى جرف هار، و لم تكن لتبلغ لديه القلوب الحناجر إلا جراء الهدى إلى بيئته، و لم تكن هذه البيئة سوى مراوغة طيف الحقيقة حال مكابدة الوصول⁽²⁾.

علاقة المصطلح بالمنهج في الخطاب النقدي العربي المعاصر:

بين المنهج و المصطلح علاقة قرابة وثيقة يجدر بالناقد وصلها و ليس في وسع أحدهما أن يستغني عن الآخر أثناء الفعل النقدي، و دون ذلك يهتز الخطاب النقدي و تذهب ريجه و يفشل في القيام بوظيفته، إن المنهج و المصطلح وجهان لورقة نقدية واحدة، و لا يحسن الحديث عن أحدهما بمعزل عن الآخر، فكل منهما شاهد على وجود الآخر و باعث على ظهوره.

وكما أن القراءة المنهجية تقتضي المصطلح، فإن المصطلح كذلك يحدد مسار القراءة و يدل على وجهتها، و المصطلح وثيقة اللحم و السدي، من هذه الزاوية يمكن تفسير اختلاف المصطلح من قراءة إلى قراءة، و من هذه الزاوية أيضا يمكن فهم شيوع مصطلحات ما دون غيرها من المصطلحات في قراءة دون قراءة.

إن عدم تحديد المفاهيم و توضيحها يجعل العمل النقدي يعاني من التشتت و يجعل منهج الناقد أشد ميلا إلى الملاحظة العشوائية منه إلى الملاحظة التي تعد حجر الزاوية في الارتقاء بالعمل و بالفكر النقدي عن الوضوح. و منهج الناقد في أساسه العميق وسيلة يستخدمها لإلقاء الضوء على ظاهرة فكرية أو جمالية أو لغوية فيقلل من ظلماتها إذا كان هذا هو الأساس العميق لمنهج الناقد أو الباحث فمن الطبيعي أن يحاول على الدوام إجلاء مفاهيمه فيتخذ منها جسرا يحقق له المزيد من الوضوح و من هنا كان تحديد مدلول المصطلح جوهريا فيما يتعلق بالمنهج لأن تجاهله في النص النقدي أو المترجم ضربا من التقهقر إلى العشوائية حيث التخبط

¹ - يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في النقد الأدبي العربي الجديد، ص 47-48.

² - عزت محمود جاد: نظرية المصطلح النقدي، ص 31.

و الفوضى الفكرية و إن بدا هذا التقهقر في ثوب جميل و من هنا كان لزاما إعادة النظر في وظيفة النقد و في وظيفة المصطلح المنقول و في كيفية التعامل معه بطريقة علمية⁽¹⁾.

من الواضح إذن أن المنهج و المصطلح رديفان متلازمان، و أن المصطلح - في أدنى وظائفه النقدية - هو مفتاح منهجي لأن المصطلحات المستخدمة في القراءة النقدية تشكل علامة على المنهج المتبع، و هذه المسألة لها أهمية بالغة بل يمكن اعتبارها مرشدا أساسيا لتبين منهج الناقد و إذا ما تعددت المصطلحات من مصادر منهجية مختلفة، يمكن لإحصاء بسيط أن يكفي لإظهار المنهج الغائب أو المنهج المختصن لمناهج أخرى تبدو هامشية، و بالمثل فإن المنهج عامة يحدد المصطلح، و من خلال تحديد المنهج يتولد المصطلح الذي يسهم في بلورته و إنجاز فعله.

و من أمارات القصور المنهجي و الفوضى النقدية أن يطبق منهجا نقديا باستخدام مصطلحات غيره من المناهج، لأن المصطلح وثيق الصلة بالمنهج و يفقد شرعيته خارج توظيفه.

من هذا يمكن فهم سر امتداح بعض الدارسين لـ"ابن سلام الجمحي" و انتقادهم له في الوقت ذاته، لأن أداءه الاصطلاحي كان دون المرود المنهجي الآلي لطبقاته، و أن التناقض بين المنهج و المصطلح قد كان طاغيا عليها في نظر دارس آخر انتهى به المطاف إلى أنه لو جمع "ابن سلام" بين سلامة المنهج و دقة المصطلح لكان كتاب (الطبقات) بحق أول كتاب يؤسس للنقد المنهجي عند العرب⁽²⁾.

أزمة المصطلح في الخطاب النقدي العربي المعاصر:

إن المتبع لحركة النقد العربي المعاصر، يجد أن الخطاب النقدي العربي مأزوما منذ أن ارتدى لبوس المناهج الغربية في مقارنته للنصوص و بعد أن أطلت قضية المصطلح النقدي برأسها، و أثارت اهتمام المشتغلين بهذا الحقل، و بدأت المخاوف من خطر جلب المصطلح الغربي و تبنيه في المناهج النقدية، لأن المنهج يحمل بداخله جملة من المصطلحات هي بمثابة المفاتيح التي بها يباشر النص، و هي وإن بدت مجرد آليات إجراء لمقارنة النصوص، فهي لا تعدو أن تكون حاملة شحنات عاطفية و معرفية للبيئة التي أنجزتها.

كما كان مما أفرزته هذه القضية، قضية المصطلح النقدي حدوث قطيعة بين الناقد و القارئ، إذ غدا المتلقي يشتكي من غموض المصطلح النقدي في خطابات النقاد، خصوصا في جانبهم التطبيقي، إذ استحال المصطلح في يد الناقد (إلى ما يشبه الكائن الغيبي المغلف بالطلاسم و الأسرار، فهو مشفر و مرمز و مؤسلب و مؤنس و متأمل و متمفصل و متموضع و متمسطق مسمياً و منزاح و منحرف و متناس)⁽³⁾.

إن النقد العربي المعاصر يعيش أزمة نقدية منذ أن انفصل عن أصوله في عهد الانحطاط، ثم مجيء عهد النهضة، التي يرجع البعض الفضل إلى الغرب في تأسيس أركانها، و منذ ذلك الوقت و النقد العربي يبحث عن

¹ - سمير سعيد: مشكلات الحداثة في النقد العربي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2002م، ص 141.

² - يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 56-57-58.

³ - عبد الغني بارة: إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، مقاربة حوارية في الأصول المعرفية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، (دط)، 2005م.

هويته الضائعة فلم يكن له، و الأمر كذلك إلا أن يرتقي في أحضانه الوافد من الآخر أو الرجوع إلى مستودع التراث، قصد إيجاد ما يقابل الجديد الدخيل ظنا منه بأن التراث يمكنه أن يتعامل مع قضايا تتجاوزته.

إن أزمة المصطلح النقدي - هي في الحقيقة - أزمة ثقافة و فكر بالدرجة الأولى لأن الناقد المعاصر لم يستوعب فكرة أن هذا المصطلح يحمل في ثناياه ذخيرة معرفية و فكرية للحضارة التي أنتجته، و الجهل بهذه الخصوصية سبب الأزمة فليس عيبا أن نعيش وضعية المقارنة الثقافية، بل العيب أن ننقل دون إدراك الأصول و الأبعاد، و أن ننقل ما لا يلائمنا في شيء، إن وضعية المقارنة الثقافية تقتضي الوقوف على مختلف الأطراف الثقافية فيحدث الوعي بالخصوصية فتكون المعالجة.

كما أن غياب الجهد الجماعي كان له دور ذبوع الفوضى في ترجمة المصطلح النقدي، إذ لا يجد الدارس إلا جهودا فردية إذ الدور المنوط بالناقد أو المترجم اليوم لا يتعدى دور القارئ الذي يحاول أن يستوعب و ينقل إلى القارئ نظرتة أو قراءته الخاصة، التي تختلف عن غيره من النقاد أو المترجمين و هو ما يشاهده المتتبع لهذه الترجمات اليوم، إذ يجد العديد من الترجمات للمصطلح الواحد، و قد حذر "محمد مفتاح" من المخاطر التي تنجر عن سوء فهم المصطلح النقدي و ترجمته ترجمة خاطئة أو غير دقيقة، إذ يقول: (و من أسباب تلك الآفات غياب تصور نظري محدد المعالم و منهجية مضبوطة الحدود و الأبعاد و الغايات، مما يجعل الباحث العربي يلجأ إلى تشقيق الكلام و إلى الأساليب البلاغية ليخفي الخسارات العلمية المؤكدة⁽¹⁾).

هذا التصور النظري يوجب إمعان النظر قبل الترجمة، و التأمل في الأبعاد و النتائج المؤدية إليها في الثقافة الخاصة، حتى يمكن أن يتلاءم ما يترجم أو يقترض أو (يعرب) مع تلك الثقافة، و يجد سندا فيه حتى يشيع و ينتشر و يؤدي وظائفه الثقافية، بيد أن ما يحصل هو أن الترجمة أو الاقتراض، أو التعريب كثيرا ما يخضع للحظ فتصيب فتكون (رمية من غير رام)، و تخطئ أحيانا كثيرة فيؤدي الخطأ إلى نتائج وخيمة.

إن النقد العربي المعاصر بحاجة إلى ضبط منهج لدراسة المصطلح النقدي، أو كما سماه "توفيق الزبيدي" (تأسيس علم الاصطلاحية النقدية العربية) فتكون الدراسة المصطلحية شاملة، أي لا تقتصر على جهد ناقد بعينه، مفصولا عن النظام الاصطلاحي في الخطاب النقدي العربي، بل يجب أن يكون العمل ضمن ذلك النظام ولتم العملية يرى "توفيق الزبيدي" (لا بد من تكوين الاصطلاحيين والمصطلحين النقاد).

و الذي كان للغرب فضل السبق فيها على العرب، يقول "الزبيدي": (إذ جعلوا الاصطلاحية درسا قارا في جامعاتهم و خصصوا للتكوين الاصطلاحي مشاريع مفصلة البرامج⁽²⁾).

إن تحديد مدلول المصطلح في النقد العربي المعاصر يجعل الناقد يتجاوز الفوضى و الاضطراب و العجز و التصور في معالجة الاصطلاح الأجنبي معالجة سليمة فالأزمة ليست - كما يرى "عبد العزيز حمودة" - أزمة في الدلالة أو افتقاد القدرة على الدلالة و إنما هي أزمة في غياب المدلول الحقيقي عن إطارنا الثقافي و الحضاري

¹ - عبد الغني بارة: إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص 291.

² - المرجع نفسه: ص 291.

بسبب غياب المنهج العلمي في نقله و تحديد مدلوله و هو منهج يقوم على أساس الجمع بين خصائصه داخل إطاره الثقافي و بين خصائصه داخل إطارنا الثقافي⁽¹⁾.

و هؤلاء المصطلحيون (النقاد) تكون مهمتهم جمع المصطلحات النقدية العربية و خزنها و دراستها، و هي وظيفة تختلف عن وظيفة الناقد الأدبي، فإن عني هذا بتقسيم الأثر الأدبي فإن المصطلحي (الناقد) يعنى بخطاب في حد ذاته من زاوية مصطلحية، و إن كان اهتمام الأولى منصبا على الأثر الأدبي، فاهتمام الثاني منصب على الخطاب النقدي المنجز، إنها درجة ثانية في مستوى ما وراء الخطاب⁽²⁾.

يتسنى للنقد العربي أن يخرج من الأزمة التي عصفت إذا تم الوصول إلى إعداد المصطلحي (الناقد) - كما يقترح "توفيق الزبيدي" - لأن دور هذا المصطلحي لن يكون إصدار حكم قيمي على النص الإبداعي، بقدر ما هو تأمل و معالجة المصطلح النقدي، و لو كان هناك مصطلحي (ناقد) لوفر على النقاد من محاولاتهم الاجتهادية في التعامل مع الدخيل الوافد، أو المخزون في مستودع التراث أو حتى الجديد المبتكر.

صحيح أن هناك أزمة في نقل المصطلح النقدي، حتى إن المشاريع الحدائثة الغربية التي أفرزت المصطلحات التي أثارت الأزمة، كالبنوية و التفكيكية تثير أزمة عند القارئ العربي، و يعاني المشاكل نفسها التي يعانيها القارئ العربي و طالما دعا المشتغلون في حقل النقد عندهم إلى توحيد المصطلح في إطار ما استحدثوه من مؤسسات اصطلاحية نقدية، إذا كان هذا حال المصطلح عند أهله، فكيف به و هو يدخل واقعا ثقافيا يختلف عن الواقع الذي ارتبط به ؟.

إن الذي حدث في الثقافة العربية وهي تحاول الانفتاح على الآخر وجدت نفسها خاضعة لثقافة مغايرة لثقافتها بل معادية لها و بفعل التأثير يمكن للغرب أن يحدث نوعا من الارتباك في الثقافة العربية، إذا أضفى دلالات مغايرة للمصطلح عن تلك التي كانت له في الأصل، كما قام بخلخلة الدلالات القارة لبعض المصطلحات، لتهيمن الثقافة الغربية التي هي مظهر من مظاهر المركزية الغربية على الثقافة العربية، و يغدو المصطلح الغربي بدلالته متداولاً في خطاب النقاد و تنزاح بالمقابل دلالة المصطلح العربي عما وضعت له في أصل النشأة⁽³⁾.

هذا هو حال الثقافة العربية إذا فهي لم تستطع أن تؤسس لنفسها كيانا تبني به صرحها، فقد هالها ما وصل إليه الآخر من تطور في مجال المعرفة، فارتمت في أحضانه متناسية التباين الموجود بينهما، فكان أن قوض هذا الآخر أسس هذه الثقافة و فرض عليها نموذجها القار، فأحدث هذا التقويض شرحا داخل الثقافة العربية، فاضطرب المصطلح و غمضت دلالاته و شاع القلق في الوسط المعرفي، ولم يعد هناك مفهوم مستقر بل تعددت

¹ - سمير سعيد: مشكلات الحدائثة في النقد العربي، ص 146-147

² - عبد الغني بارة: إشكالية تأصيل الحدائثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص من 290 إلى 298.

³ - المرجع نفسه: ص 292-293.

المفاهيم للمصطلح الواحد، كل هذا أدى إلى غياب الوعي المنهجي، و الحوار بين أهل الدراية من المشتغلين في حقول المعرفة.

إن سمة الغموض و الخلط و الاضطراب التي أصابت المصطلح النقدي في الثقافة العربية ترتبط - في الحقيقة - بسببين اثنين، أو قل إشكاليتين هما: إشكالية الأصالة و إشكالية المعاصرة.

أما إشكالية الأصالة: فتكمن في محاولة أصحاب النقد المأثور إضفاء دلالات حديثة على المصطلح النقدي، ظنا منهم أن القديم يكفي المبتكر مئونة الاستحداث و يغنيه عن البحث، متناسيين أن نقل المصطلح من حقل معرفي إلى حقل معرفي مغاير دون مراعاة خصوصياته التي اكتسبها ضمن حقله الأصل، يؤدي إلى تغذية المصطلح بدلالات غريبة عن تلك التي اكتسبها في سياقه المعرفي، لأن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة قد يفسد تمثل المفهوم الجديد و المحلي على السواء، و لا يمكن إعادة توظيف المصطلح القديم و تخصيصه إذا كان موظفاً لأنه يؤدي إلى مشترك لفظي غير مرغوب فيه بالإضافة إلى سوء الفهم⁽¹⁾.

و قد هاجم "المسدي" بدوره عملية إحياء الألفاظ القديمة و إطلاقها على المستجدات من المفاهيم، إذ يقول: (وكثيراً ما يتجاذب الميراث الاصطلاحي ذوي النظر فينزعون صوب إحياء اللفظ و استخدامه في غير معناه الدقيق، فإذا بالمدلول اللساني يتوارى حيناً خلف المفهوم النحوي، و يتسلل أحياناً أخرى و عليه مسحة من الضباب تعتم صورته الاصطلاحية فتتلبس القضايا و يعسر حسم الجدل بين المختصين⁽²⁾).

أما إشكالية المعاصرة: فتتمثل في نقل المصطلح الأجنبي إلى الثقافة العربية دون مراعاة للدلالات التي اكتسبها في أرض النشأة و التشكل دون حساب - أيضاً - لوضعه في البنية التي يصار توظيفه فيها، هذه الإشكالية تزايدت بعد الاتصال اللامشروط بين الثقافتين العربية و الغربية، حيث أقبل الناقد العربي على المعرفة الغربية دون تقدير لما سيترب من نتائج، فكان أن وقع في الاضطراب و الخلط و الغموض بل وجد نفسه أيضاً يستخدم مصطلحات حاملة لدلالات لا يمكنها أن تنفس إلا في بيئتها، و هي في النهاية لا تعدو أن تكون مظهراً من مظاهر المركزية الغربية.

هكذا أصبح النقد العربي المعاصر مأزوماً في ظل هاتين الإشكاليتين، الأصالة و المعاصرة، مرة يحاول التراث أن يشحن دلالة المصطلح الجديد بما هو مخزون (...) في مستودع التراث بدعوى أنه يقوم بإحياء القديم و جعله قابلاً للتعامل مع الجديد، و كرة ينقل مصطلحاً ذا خلفية معرفية مغايرة إلى الثقافة التي يصار استخدامه فيها، كل هذا زاد من تفاقم أزمة الغموض و الخلط و الاضطراب التي يشتكي منها القارئ و حتى المتخصص⁽³⁾.

و صفوة القول: إن المصطلح النقدي في الثقافة العربية المعاصرة يعاني من أزمة حقيقية بقيت مواكبة له منذ أن أعلن افتتاحه على الآخر، و بدت مظاهره متجلية في الغموض و الإلغاز و الخلط، كما أن الملاحظ

¹ - عبد الغني بارة: إشكالية تأصيل الحدائث في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص 294.

² - المرجع نفسه: ص 295.

³ - المرجع نفسه: ص 295-296.

لمشروع الثقافة العربية على حد قول المفكر حسن حنفي: (إنه مشروع يقوم على الترجمة و النقل، مشروع يبدو فيه الغرب مصدرا للمعرفة و الإنتاج، علاقته بالغرب هي علاقة المركز بالأطراف، المركز الذي يبدع و الطرف الذي يستهلك)⁽¹⁾.

و في غياب المشروع النقدي الذي ينطلق في قراءة الثقافة الوافدة وفق الأصول الحضارية، يبقى مشروع تأسيس جهاز اصطلاحي يضم الثقافة العربية مؤجلا إلى حين، ريثما يتخلص المثقف العربي من عقدة الآخر الذي يرى فيه مركزا يشع بمختلف صنوف المعرفة.

إن التطور الذي وصلت إليه الحضارة الغربية في بداية القرن العشرين هال المثقفين العرب فهموا لتدارك نقصهم و اللحاق به، فإذا بهم يرمون في أحضاننا منهم بأنه المركز الذي يشع بالثقافة على العالم أو كما يسميها حسن حنفي (أسطورة الثقافة العالمية).

و في غياب المنهج العلمي الذي يتابع عملية النقل و الترجمة سيطرت الفوضى على جهود النقاد في هذا المجال، و بدت إرادة القوة بصورة لافتة للنظر في ترجمات النقاد، كل ناقد يقر بأحقية مصطلحه و هذا في غياب الجهود الجماعية على مستوى الهيئات و المجامع، و المنهج الذي يوحد هذه الجهود لترجمة المصطلح الوافد، أضف إلى ذلك غياب المترجم المختص أو كما سماه "توفيق الزبيدي" (المصطلحي).

كما أن المصطلح المترجم لا يمت بقرب صله بالمصطلح النقدي، فهو كلام بسيط لا يرقى إلى مستوى البحث العلمي و هو ما يدل على مدى تواضع مستوى المترجمين، و عدم إحاطتهم بالخلفية المعرفية التي يتكئ عليها المصطلح النقدي و بسبب إقبالهم على الترجمة الحرفية التي أحدثت نشازا في لغة النقد.

لقد أضحت الممارسات النقدية شاحبة و كأنها ارتدت زيا غربيا عن طبيعتها، فقد أصبح همها هو استعراض أكبر عدد من المصطلحات الأجنبية، حتى و لو كان بطريقة قسرية يغدو معها النص الإبداعي مسرحا للتجريب، و يفقد قيمته الجمالية التي طمستها الجداول و الخطاطات و الدوائر.

ما تجدر الإشارة إليه، هو أن غياب المنهج العلمي القويم الذي يعمل على ضبط الحدود التي يترجم بها المصطلح الوافد، و هذا في غياب المؤسسة المصطلحية المتخصصة التي توحد الجهود الفردية و تكون ما سماه "الزبيدي" (المصطلحي) الذي يكون همه إتباع النصوص النقدية لضبط الاستخدام المصطلحي فيها، إذ لم تتمكن المجامع اللغوية من احتواء الأزمة و إيجاد حلول لها.

و بالرغم من محاولاتها للتقليل من حدة الأزمة، إلا أن إسهامها لا يعدو أن تكون آراء و توصيات يخرج بها المجتمعون في المنتقيات التي تنظمها دون أن تكون هناك متابعة، الأمر الذي يقتضي تأسيس مؤسسة مصطلحية مختصة، و مهما يكن حجم الأزمة التي يعانها الخطاب النقدي العربي المعاصر، فإن الأمر لا يعدو أن يكون حاله مرضية عارضة، قد تصيب أية ثقافة عجز أهلها عن بناء مشروع حضاري يواكب ما جد في العالم من تطور، و

¹ - عبد الغني بارة: إشكالية تأصيل الحدائق في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص 312.

حتى يتم تجاوز هذه الحالة يجدر من الباحثين في مجال المصطلحية تشخيص الحالة المرضية التي أصابت المصطلح النقدي و الوقوف عن أسباب الداء الحقيقية لوصف الدواء الشافي⁽¹⁾.

و لعل من أبرز الاقتراحات التي يمكن عدّها سبيلا للعلاج و احتواء الأزمة التي عصفت بالمصطلح النقدي، جملة من الشروط تكون بمثابة المحك الذي يضبط عملية توليد المصطلح أو ترجمته و ملخصها كالآتي:

1- تكوين المصطلحي (الناقد) الذي يكون بمثابة الخبير في مجال المصطلحية يكون همة متابعة توظيف المصطلح في الخطابات النقدية، و الذي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الصفات هي:

✓ الممارسة العلمية.

✓ إتقان لغة أجنبية أو أكثر.

✓ أن يكون ملما بجميع اقتراحات و توصيات اللجان العلمية للملتقيات.

✓ أن يكون ذا حس في رفيع يتسنى له فهم خطاب الناقد حول النص الإبداعي، و من ثم معالجة الاستخدام المصطلحي داخل الخطاب النقدي.

2 - التعامل بحذر مع المصطلح الوافد و اللجوء إلى آليات النباش و الحفر في الخلفيات الفكرية و المعرفية التي تصدر هذا المصطلح، و العمل على تهيئة تربة الثقافة العربية لتأصيله والاعتناء به حتى يؤدي ثماره، مع الحرص على أن يكون هذا المصطلح معاديا للأصول الثقافية العقدية و الاجتماعية و الأخلاقية.

3 - تقليد تربة التراث في محاولة لإجراء عملية استقراء الاستعمال الاصطلاحي عند القدماء و تتبع التطور التاريخي للمصطلحات دونما قرح أو تمجيد، و إنما اللجوء إلى النقد الموضوعي الذي يقضي على عقدة تضخم الأنا، و هذا قصد إجراء مقارنة بين حالة المصطلح قديما و حديثا، إذا تم رصده من خلال استعراض بعض المصطلحات في الثقافة العربية و الثقافة الغربية.

تبين أن النقاد العرب انزاحوا في توظيف المصطلح عن الأصول التي نشأ فيها، الأمر الذي أدى إلى ضمور المحمول الدلالي العربي وسيادة نظيره الغربي، هذا الإجراء يعين الباحثين على استكناه الفروق الموجودة بين الثقافتين العربية و الغربية، و بالتالي رسم الحدود التي يتحرك فيها المصطلح الوافد وكذا تنمية المصطلح العربي الأصل، و جعله يتلاءم و الجديد في مسرح المعرفة النقدية.

4 - العمل على إنتاج المصطلح النقدي بدلا من جلبه من الحضارة الغربية و لا يتسنى للباحثين في مجال المصطلحية القيام بذلك إلا إذا أدركوا أصالتهم، و ذلك بالقضاء على أسطورة عالمية الثقافة التي أشاعها الغرب فلا يكتفون بالنقل و الترجمة و الاستهلاك بل بالنقد و الإنتاج و الإبداع، و لا يكون ذلك إلا بالثقة في النفس و القضاء على وهم الدونية للذات و التفوق للآخر.

¹ - المرجع نفسه: ص من 312 إلى 315.

و ما تشخيص الداء و وصف الدواء لأزمة المصطلح من خلال هذا القول إلا ثمرة من ثمرات آراء سابقة لأهل الاختصاص، أملا في أن يسهم هذا التوحد المشترك بين أبناء هذه الأمة العربية في تأسيس مشروع حضاري عربي موحد ومتميز بعيدا عن الانقسام و التشرذم⁽¹⁾.

¹ - عبد الغني بارة: إشكالية تأصيل الحدائثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص 316-317.

خلاصة:

إن البعد المنهجي يحتم على الدارس أن يدرك أن المنهج شرط ضروري للمعرفة العلمية، و للدراسة الأدبية مهما كانت طبيعتها، و أن جحود كل عمل لشرط المنهج في الممارسة النقدية يوقع التعارض و التناقض.

كما يجب على الناقد الأدبي باعتباره طرفاً جوهرياً في المنهج النقدي، أن يتوفر على مؤهلات ثقافية و علمية، و على الإلمام بالأسس النظرية التي ينهض عليها المنهج النقدي الذي يتبناه، و إلا أصبح المنهج بين يديه آلة جامدة قد تناقض مقاصدها.

إن التزام الناقد باختيار نظري و منهجي معين يجعله في تعارض مع الاختيارات المخالفة، و إذا أسهم ذلك في إغناء الفكر النقدي فإنه يجعل العلمية المنشودة أحادية البعد، و هذا ما يمكن ملاحظته لدى بعض الباحثين اللذين يوغلون في الوصف و التحليل و يهملون التفسير.

إن استعارة المناهج النقدية بمفاهيمها و إجراءاتها من علوم يختلف موضوعها عن طبيعة الموضوع النقدي يجعلها مجافية لأبرز شروط العلم التي تستلزم المنهج الملائم للموضوع بعد تحديده، و لقد عمل كثير من النقاد العرب حين إحساسهم بذلك على تعديل هذه المناهج أو تكييفها لتتلاءم مع الموضوع النقدي، و لكن عملهم ذاك لم يستطع حل الإشكالية من أساسها حتى و إن استطاع أن يضيء الموضوع من زوايا مختلفة.

إن مراوحة المناهج النقدية بين الاهتمام بالداخل و الخارج النصيين للموضوع النقدي، و تعارضها أحيانا جعلها تفتح على مناهج العلوم المختلفة التي تشتغل أو تقترب من هذه الزوايا المشكلة و المؤثرة في العمل الأدبي، كما أن الدعوة إلى المنهج المتكامل التي سعت إلى التآليف بين المناهج الخارجية و الداخلية قد لُفقت -أحيانا- أكثر مما وفقت من خلال التآليف بين التناقض الذي تعكسه التعارضات النظرية التي تتحكم في المناهج.

كما أن تعدد المصطلحات الدالة على العملية النقدية و تعارض مفاهيمها بين النقاد و الباحثين يسهم إلى حد كبير في تعثر الجهود المبذولة لإرساء النقد الأدبي على أسس علمية، و الأمر نفسه ينسحب على تعدد المقولات النقدية و تباين مفاهيمها من اتجاه نقدي إلى آخر بل أحيانا من ناقد إلى آخر.

إن هذه الخلاصة و إن ركزت على سلبيات علمية النقد الأدبي في بعده المنهجي، فإنها لا تتغافل عن الإيجابيات الكثيرة التي تمخض عنها الفكر النقدي المعاصر، و التي تشير بإمكانية تأسيس (علم الأدب) بتجاوز السلبيات المذكورة بتحديد الموضوع و باعتماد المنهج الملائم له، دون أن يعني ذلك إقصاء العلوم المختلفة و إفرازاتها على علمية النقد الأدبي.